مرزوق الغانم مترئسا جلسة مجلس الأمة أمس

جانب من الجلسة

الرئيس طلب فصل التصويت على ميزانية مجلس الأمة عن بقية الميزانيات ليبدي أي شخص رأيه

مجلس الأمة أقر تعديل قانون إصدار الشركات بالمداولتين

■ الغانم: نجحنا في تخفيض ميزانية المجلس من 60 إلى 40 مليون دينار خلال عامين وهذا أمر يدعو للفخر

كتب عمر الرشيدي

أقر مجلس الامة في جلسته الخاصة امس في المداولتين الاولى والثانية اقتراح بقانون بتعديل قانون إصدار الشركات بما يهدف إلى تسهيل بيئة الأعمال وتوفير الحماية المطلوبة للمساهمين والشركاء الذين يمثلون اقلية في الشركات وأحاله إلى الحكومة.

وجاءت نتيجة التصويت على الاقتراح بقانون بشان تعديل قانون الشركات في مداولته الاولى والثانية بموافقة 43 عضوا وعدم موافقة ثلاثة اعضاء من إجمالي الحضور وعددهم 46 عضوا.

وقال وزير التجارة والصناعة خالد الروضان في مداخلة له إن الاقتراح بقانون بتعديل قانون إصدار الشركات يندرج تحت مؤشر تحسين بيئة الأعمال.

وأضاف الروضان ان هذا التعديل ينحصر في ثلاثة امور أساسية هي خفض النسبة المطلوبة لطلب عقد الجمعية العامة للشركات المحدودة إلى ما لا يقل عن 10 في المئة «لكي تمكن صغار المستثمرين بالشركات ذات المسؤولية المحدودة من طلب عقد الجمعية العمومية ومناقشة أوضاع الشركات».

وبين ان الامر الثاني يتعلق بتحديد مدة قانونية لتوزيع أرباح الشركات موضحا أن «الوضع في السابق كان عندما تقر الجمعية العمومية او مجلس الإدارة توزيع الارباح فالمدة القانونية لتوزيع الارباح كانت مفتوحة ولا توزع في وقت محدد».

وأفاد بان الامر الثالث يتعلق بزيادة المدة الممنوحة لعقد الجمعية العامة من 15 يوما إلى 21 يوما لكي يتسنى لأعضاء الجمعية العامة والمساهمين والشركاء الفرصة للتحضير والاستعداد للجمعية العامة.

من ناحية أخرى وافق المجلس في المداولتين الاولى والثانية على مشروع قانون بمساهمة دولة الكويت في رأس مال البنك الآسيوي للاستثمار والبنية التحتية.

وجاءت نتيجة التصويت في المداولة الاولى على مشروع القانون بموافقة 41 عضوا وعدم موافقة سبعة أعضاء من إجمالي الحضور وعددهم 48 عضوا في حين أظهرت المداولة الثانية موافقة 43 عضوا وعدم موافقة ثمانية أعضاء من أصل 51 عضوا.

من جانبه أكد وزير المالية الدكتور نايف الحجرف في كلمة له أثناء مناقشة مشروع القانون انه تم حفظ حق دولة الكويت كعضو مؤسس في البنك الآسيوي للاستثمار والبنية التحتية مضيفا ان هذا البنك يعد «ثالث أكبر بنك تنموي في العالم».

وأوضح الوزير الحجرف أن هذا البنك هو مؤسسة مالية تنموية عالمية تهدف إلى دعم وتحسين المشروعات التنموية في منطقة آسيا والمحيط الهادي مؤكدا التزام البنك بمبادئ التنمية المستدامة والتخطيط الاستراتيجي من خلال أنشطة استثمارية تدعم مشروعات البنية التحتية وشبكات ربط هذه البنية.

وذكر أن رأسمال البنك المصرح 100 مليار دولار أمريكي في حين يبلغ رأسمال البنك المدفوع 20 مليار دولار بحيث يتم الدفع على خمس دفعات سنوية متساوية مبينا ان حصة دولة الكويت من رأس المال المصرح تعادل 536 مليون دولار أي إن حصة الكويت من راس المال المدفوع 2ر107 مليون دولار يتم تغطيتها على خمس دفعات سنوية متساوية بواقع 4ر21 مليون دولار سنويا.

وأكد أهمية مساهمة الكويت في البنك الآسيوي للاستثمار والبنية التحتية والذي يتخذ من الصين مقرا له لأن الصين ثاني أكبر اقتصاد عالمي في الوقت الحالي وستكون الإقتصاد الاول عالميا في السنوات القليلة القادمة والكويت بحاجة إلى مد وتدعيم جسور التعاون الدولي معها.

وأقر المجلس في المداولتين الاولى والثانية على مشروع قانون بشان إنشاء الهيئة الكويتية لمكافحة المنشطات.

وجاءت نتيجة التصويت على مشروع القانون في المداولة الاولى بموافقة 44 عضوا وعدم موافقة ستة أعضاء من إجمالي الحضور وعددهم 50 عضوا في حين أظهرت نتيجة التصويت في المداولة الثانية موافقة 45 عضوا وعدم موافقة ستة أعضاء من أصل 51 عضوا.

ووافق المجلس على ميزانية الهيئة العامة لمكافحة الفساد وميزانية الهيئة العامة لطباعة ونشر القرآن الكريم

من جهة أخرى قال امين عام مجلس الأمة علام الكندري أن ما ذكر عن البنزين غير دقيق فلكل قبادي 65 دينارا فقط وليس 275 دينارا ولكل عسكري في المجلس مبلغ بنحو 90 دينارا ثمن بدلته كاملة

وجاء ذلك في تعقيب للكندري على مداخلة للنائب شعيب المويزري في جلسة المجلس اليوم ، قال فيها ان «مصروفات كبيرة في موازنة المجلس ، تمثل هدرا للمال العام ، وفيها شبهات تنفيع».

وقال رئيس مجلس الامة مرزوق الغانم اننا نجحنا في تخفيض ميزانية مجلس الأمة من 60 مليون دينار إلى 40 مليون دينار خلال عامين ،مستدركا وهذا أمر يدعو للفخر.

وتابع الشعبة البرلمانية انخفضت من مليون ونصف المليون إلى سبعمائة الف دينار.

ورفع عيسى الكندري الجلسة إلى صباح اليوم لاستكمال الميزانيات والحالة المالية للدولة.

وفيما يلي نص الجلسة:

رفع الرئيس مرزوق الغانم جلسة مجلس الأمة عند التاسعة صباحا نصف ساعة لحين اكتمال النصاب.

رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم يفتتح الجلسة.

تلاوة أسماء الحضور والغياب.

المجلس يبدأ مناقشة تقرير لجنة الشؤون المالية والاقتصادية بشأن تعديل قانون الشركات.

تعديلات قانون الشركات تتضمن:

-1 توزيع الأرباح خلال شهر من الجمعية العمومية.

-2 يحق لـ 10% من مالكي الأسهم المساهمين برأس المال طلب عقد الجمعية العمومية بدلاً من 25%.

مجلس الأمة يوافق على قانون الشركات في المداولة الأولى والثانية بموافقة 43 عضوا ورفض 3.. وأحال القانون إلى الحكومة.

محمد الدلال: نشكر مجلس الأمة على إقرار قانون الشركات والذي سيدعم العمل التجاري في البلاد.

مجلس الأمة ينتقل لمناقشة تقرير لجنة الشباب والرياضة بشأن إنشاء هيئة مكافحة المنشطات.

عبدالله الرومي: مع الاحترام للحكومة ولكن لا أعرف كيف تفكر.. في ظل توجهها للحد من إنشاء الهيئات والمؤسسات والآن تقدم قانونا لإنشاء هيئة جديدة...وزارة الصحة يمكن أن تقوم بدور مكافحة المنشطات بدلا من إنشاء هيئة وتكون لها ميزانية مستقلة.

الوزير الجبري: تعديلات إنشاء هيئة مكافحة المنشطات يجب أن تقر كما هي لأنها وردت إلينا من قبل المنظمة الدولية.

صالح عاشور: ليس هناك داعي لإنشاء هيئة مستقلة لمكافحة المنشطات.. ويمكن أن نكتفي بإصدار قانون تابع لوزير الرياضة.

أحمد الفضل: جميع الهيئات أو الجهات الحكومة تصرف عليهم الحكومة.. وهذه الهيئة ستكون مثلها مثل اتحاد كرة القدم والنشاط خاص ومستقل.

مجلس الأمة يوافق على قانون إنشاء الهيئة الكويتية لمكافحة المنشطات بالمداولتين الأولى والثانية ويحيله إلى الحكومة.

المجلس ينتقل إلى مناقشة تقرير اللجنة المالية في شان مساهمة الكويت في رأس مال بنك الاستثمار الأسيوي للبنية التحتية.

وزير المالية نايف الحجرف: وجود الكويت كعضو مؤسس ومساهم في بنك الإستثمار الأسيوي للبنية التحتية ستكون له ابعاد إيجابية.. وجود الكويت في بنك الاستثمار الأسيوي سيعطينا موطئ قدم في السوق الصيني الواعد...4.2 مليار دولار قيمة مشاريع واستثمارات بنك الاستثمار الأسيوي..حصة الكويت في بنك الاستثمار الأسيوي تبلغ 731 مليون دولار وتم تخفيضها إلى 536 مليونا..سمو الأمير يزور الصين على رأس وفد اقتصادي كبير.. 7 يوليو المقبل.

محمد هايف: هل تحققت الحكومة من أعمال «بنك الاستثمار الأسيوي» وانها لا تتضمن أعمال محرمة كالخمور؟.

الوزير الحجرف يرد: أعمال البنك محددة في انشاء البني التحتية في الدول النامية.

مجلس الأمة يوافق على المساهمة في إنشاء بنك الاستثمار الأسيوي للبنية التحتية بمبلغ 536 مليون دولار بمداولتين ويحيله إلى الحكومة.

المجلس ينتقل إلى مناقشة تقرير لجنة حماية الأموال العامة في شان ما اثير حول ميزانية هيئة الاستثمار او ما اصطلح عليه «اكتتاب نائب» اثناء العضوية.

مجلس الأمة يوافق على إحالة تقرير لجنة حماية الأموال العامة في شان ميزانية هيئة الاستثمار إلى النيابة متضمنا تقرير ديوان المحاسبة عن الشركة الكويتية للاستثمار.

المجلس ينتقل إلى مناقشة تقارير الميزانيات والحساب الختامي لـ 8 جهات حكومية.

■ الروضان : «تعديل قانون إصدار الشركات» يندرج تحت مؤشر تحسين بيئة الأعمال وينصف صغار المستثمرين

■ نايف الحجرف: وجود الكويت كعضو مؤسس ومساهم في بنك الاستثمار الآسيوي للبنية التحتية ستكون له أبعاد إيجابية

■ الجبري: تعديلات إنشاء هيئة مكافحة المنشطات يجب أن يقر كما هو لأنه ورد إلينا من قبل المنظمة الدولية

الحجرف متحدثا أثناء الجلسة

■ الدلال: نشكر مجلس الأمة على إقرار قانون الشركات والذي سيدعم العمل التجاري والاقتصادي في البلاد

■ عاشور: ليس هناك داعٍ لإنشاء هيئة مستقلة لمكافحة المنشطات.. ويمكن أن نكتفي بإصدار قانون تابع لوزير الرياضة

■ الفضل: الحكومة تصرف على جميع الهيئات والجهات الحكومة .. وهذه الهيئة ستكون مثلها مثل اتحاد كرة القدم

عيسى الكندري مترئسا جانبا من الجلسة

أحاديث جانبية

الخنفور يطلب الكلمة